نائب الرئيس في حفل افتتاح معرض صنعاء الدولي الرابع:

حريصون على توسيع التبادل التجاري والاستثماري مع كافة الدول ودون قيود

النهمي: المعرض فرصة لتدعيم التبادل التجاري بين رجال الأعمال والمصنعين في اليمن والدول الشقيقة والصديقة

صنعاء /سبأ:

أكد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية اهتمام وحرص اليمن والقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية على فتح المجال واسعاً أمام فرص التبادل التجاري والاستثماري مع كافة الدول وعلى مختلف المستويات دون قيود أو شروط ، داعيا الجميع في الجهات ذات العلاقة إلى تكثيف الجهود والعمل بهذا المنحى من أجل توسيع رقعة هذه النشاطات .

جاء ذلك لدى زيارة الأخ نائب الرئيس امس لمعرض صنعاء الدولي الرابع وافتتاحه لمختلف فعالياته التي تقام بمركز(اكسبو) في أمانة العاصمة وتنظمها على مدى ستة أيام وزارة الصناعة والتجارة بالتنسيق مع شركة أبوللو للمعارض الدولية وبمشاركة عدد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية في اليمن والدول العربية والاجنبية.

وخلال جولته بأقسام وأجنحة المعرض اطلع الأخ نائب رئيس الجمهورية على مختلف محتوياتها من منتجات الحديد والألمنيوم والزيوت والشحوم والصناعات الغذائية والملبوسات والأثاث وغيرها من الصناعات المواكبة للتطور التكنولوجي .

وفي هذا السياق زار الأخ نائب الرئيس أجنحة الكويت ومصر والسعودية وسوريه والأردن وتونس واندونيسيا وتركيا ، حيث تعرف على مختلف المعروضات في تلك الأجنحة ، كما زار جناح مؤسسة الصالح والذي احتوى نماذج من مشروعات وخطط وبرامج المؤسسة الهادفة الى مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل المناسبة وفقا للمؤهلات.

وزار الاخ عبدربه منصور هادي ، جناح البنك التجاري والذي عكست محتوياته تطور العمليات المالية والخدمات المصرفية في البنك وما أضافه من أعمال وخدمات حديثه ومنها الصراف الآلي المتجول وكذا فرع المصرف الدولي المتجول.

كما زار نائب الرئيس ، أجنحة بنك التسليف التعاوني الزراعي وتعرف من خلالها على انشطة البنك وإسهاماته في الجوانب الاستثمارية والتجارية ، وزار أيضا جناح المجلس الأعلى لتنمية الصادرات واطلع على سير نشاطاته والدور الذي يقوم به في تطوير وتنمية الصادرات الوطنية.

الى ذلك اوضح عمر النهمي ، مدير التسويق في شركة أبوللو للمعارض الدولية ان المعرض يعتبر أحد أهم ثمار التنسيق والتعاون المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص ويشكل فرصة لممثلي الشركات والمؤسسات المشاركة فيه من اليمن والدول الشقيقة والصديقة للتباحث حول توسيع التعاون التجاري وعقد الاتفاقيات الثنائية بهذا المجال ، موجها الدعوة لرجال الأعمال والمصنعين اليمنيين لزيارة المعرض والالتقاء بنظرائهم من الدول المشاركة فيه ، وذلك لبحث اوجه تدعيم علاقات التعاون والشراكة في مجال الاستثمار والتبادل التجاري .

حضر افتتاح المعرض الاخوة: يحيى المتوكل ، وزير الصناعة والتجارة وعبد الرحمن الاكوع ، وزير الدولة أمين العاصمة ومحمد عبده سعيد ، رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ويحيى عبدالله دويد رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ونعمان الملصي الأمين العام للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات وخالد طه مصطفى ، نائب رئيس الغرفة التجارية وفضل مقبل منصور، نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ورؤساء المؤسسات الاستثمارية والتجارية وعدد من رجال الأعمال اليمنيين والعرب والأجانب.

من جهة أخرى تعقد في مبنى الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة يوم غد الثلاثاء جلسة مباحثات بين رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين ونظرائهم التونسيين الذين يمثلون عددا من الشركات المتخصصة في إنتاج المواد الغذائية والإنشائية والكهربائية والصناعات التقليدية.

وأوضح الاخ محمد صلاح ، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أن المباحثات بين رجال الاعمال والصناعيين في اليمن وتونس ستركز على سبل تطوير وتفعيل علاقات التعاون والشراكة الاقتصادية ، وإمكانية إقامة مشاريع استثمارية مشتركة بالاستفادة من المزايا والفرص المتاحة في البلدين.

واشار الى انه سيتم إطلاع رجال الأعمال والمستثمرين التونسيين على فرص الاستثمار المتاحة في اليمن والمزايا والتسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار اليمني. مبينا انه سيتم التطرق خلال المباحثات إلى فتح أسواق جديدة في اليمن وتونس لمنتجات البلدين خاصة فتح الأسواق التونسية أمام الصادرات الزراعية اليمنية سواء للاستهلاك المباشر أو كمواد خام للصناعات الغذائية.

افتتح البرنامج التدريبي لنظام (مدريد) لتسجيل العلامات التجارية

وزير التجارة : نسعى إلى تطوير نظام حماية الملكية الصناعية

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل سعي الوزارة إلى تطوير نظام حماية الملكية الصناعية استجابة لمتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة الاتجاهات الدولية في هذا المجال.

وأشار الوزير المتوكل لدى افتتاحه أمس بصنعاء البرنامج التدريبي الخاص بنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية، الذي تنظمه الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) إلى أن الوزارة ستعمل مستقبلا بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على مناقشة موضوع الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واستعرض التطور الذي حدث في نشاط الوزارة في مجال خدمات تسجيل حقوق الملكية الفكرية بشكل عام وتسجيل العلامات التجارية على وجه الخصوص والتي بلغت نهاية العام 2007م (31) ألفاً و512 علامة.. متوقعا ارتفاع معدلات التسجيل لمختلف حقوق الملكية الصناعية نظرا للإقبال المتزايد من قبل أصحاب تلك الحقوق في ظل تحسين بيئة العمل التي عملت على تبسيط الإجراءات وتقديم الخدمة بجودة أفضل .

واعتبر وزير الصناعة والتجارة هذا البرنامج التدريبي حول نظام مدريد خطوة أولى على طريق انضمام اليمن لهذا النظام.. وحث المشاركين على الاستفادة من المعارف التي سيتلقونها في البرنامج بما من شانه تطوير قدراتهم ومهارتهم وتمكينهم من القيام بمهامهم في المستقبل على أكمل وجه.

من جانبه استعرض مسئول قسم الترويج والمعلومات في قطاع العلامات التجارية والنماذج الصناعية بمنظمة «الويبو» فيدريكو جولسيارديني أهداف ومقررات البرنامج التدريبي وأهداف ومزايا نظام مدريد في تسجيل العلامات التجارية والحماية التي يوفرها على المستوى الدولي.. مبينا ان هناك 82 دولة أعضاء في نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية منذ دخوله حيز التنفيذ في العام 95م.

وكان مدير عام الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة عبد الفتاح هيال فرحان قد قدم نبذة عن حماية العلامات التجارية في اليمن، والإجراءات والشروط المتبعة لتسجيل العلامات التجارية، والحماية القانونية المكفولة للعلامة المسجلة بموجب القوانين والتشريعات النافذة.. مشيرا إلى أن العام 2007م شهد نموا متزايدا في حركة طلبات الإيداع للعلامات التجارية لدى الإدارة بإجمالي 4384 طلباً موزعة بين 2441 طلبا أجنبيا و 1943 طلبا محليا، بنسبة زيادة بلغت 2331 طلبا عن العام 2003م .

واستعرض مدير عام حماية الملكية الفكرية جهود الإدارة للنهوض بالملكية الفكرية، من خلال الاهتمام بالتأهيل والتدريب والاطلاع على كافة المستجدات العالمية في هذا المجال.. موضحاً ان نظام الملكية الفكرية يتطلب جهداً جماعياً ووعياً مشتركاً من اجل أن يصبح العمل بهذا النظام جزءاً من التزام قانوني واجتماعي بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وتأمين بيئة للابتكار والإبداع ووسيلة جذب للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا .

ويهدف البرنامج التدريبي الذي يستمر ثلاثة أيام إكساب المشاركين من موظفي إدارة حماية الملكية الفكرية، معلومات ومعارف نظرية وتطبيقية حول هذا النظام، الذي يعطي لمالك العلامة التجارية حماية كاملة لعلامته.

نظمها ملتقى الرقي والتقدم

ندوة «حماية آثار اليمن» توصي بإنشاء محكمة متخصصة بجرائم الآثار وفرض عقوبات رادعة بحق المهربين

تشكيل لجنة لحصر الآثار وجهاز أمني لحمايتها واستعادتها

إنشاء كليتين للآثار والسياحة في حضرموت ومأرب وتوعية الأجيال بتراثهم الحضاري والإنساني

رئيس ملتقى الرقي والتقدم : ضرورة حماية الآثار اليمنية من العبث والتهريب والاتجار غير المشروع بها

صنعاء /سبأ:

طالب أكاديميون ومثقفون وإعلاميون بإنشاء محكمة متخصصة بجرائم الآثار. ودعوا الجهات المعنية بحماية الآثار إلى فرض عقوبات رادعة بحق كل مسؤول في الدولة مدني أو عسكري أو منتخب ممن تثبت أو يثبت عليه التورط في ارتكاب أي من جرائم الآثار، و إقصائه من منصبه باعتباره ارتكب جريمة تمس سيادة الوطن وهويته التاريخية والثقافية.

وأوصى 60 مشاركاً في ندوة « حماية آثار اليمن والحفاظ على تراثه الحضاري التي نظمها أمس بصنعاء ملتقى الرقي والتقدم بالعمل على سرعة البت في جميع قضايا الآثار المنظورة أمام القضاء أو التي لا تزال قيد الإجراءات القضائية، وأن تولي الحكومة قضية حماية الآثار اليمنية الأولوية الدائمة و المستمرة وضبط كل من يحاول العبث بها واستعادة جميع الآثار التي تم تهريبها إلى الخارج بالطرق المتعارف عليها دولياً.

وكلف المشاركون الذين يمثلون وزارات الثقافة والسياحة والإعلام والإدارة المحلية والتربية ومنظمات المجتمع المدني ملتقى الرقي والتقدم بإعداد مقترحات لمشروع تعديلات على بعض مواد قانون حماية الآثار الصادر في عام 94م وتعديلاته الصادرة في عام 97م وتقديمها إلى الحكومة لاستكمال الإجراءات القانونية والدستورية لإقرارها .. مؤكدين بهذا الصدد على تضمين التعديلات بنودا صارمة تجرم كل من ثبتت إدانته بأي جرم من جرائم الآثار من عبث أو تشويه أو تهريبها أو المتاجرة بها أو إخفائها وتصنيف هذا الجرائم بالجرائم الجسمية التي تستدعي عقوبة قاسية ورادعة.

وطلب المشاركون في الندوة من الحكومة ممثلة بالجهات المعنية العمل على إنشاء كليتين للآثار والسياحة في محافظتي حضرموت ومأرب لاستقطاب أبناء المحافظتين والمحافظات الأخرى للدراسة والتأهيل ليكونوا رافداً مهماً في توعية المجتمع وحماية آثاره، إضافة إلى توعية الأجيال بأهمية الآثار التاريخية والتراث الحضاري لليمن وقيمتها الإنسانية والوطنية والثقافية.

كما طالبوا بتضمين المناهج الدراسية للتعليم الأساسي والثانوي مواضيع دراسية عن أهمية الآثار تراعي المستويات الدراسية والعمرية المختلفة، وكذلك تضمين مناهج أقسام التاريخ في جميع الجامعات اليمنية العامة والأهلية مقررات أساسية عن الآثار اليمنية وخصوصا كليات التربية إلى جانب إقامة رحلات أثرية لطلاب المدارس والجامعات.

ونوهت التوصيات بضرورة قيام المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة والمؤسسات الصحفية والصحف بكل مشاربها وتصنيفاتها بدورها في رعاية برامج ونشاطات تهدف إلى توعية المجتمع بأهمية الآثار والتراث الحضاري والتاريخي لليمن والترويج لها وتعريف العالم بها وفضح كل الجرائم المتعلقة بالآثار وكشفها للرأي العام.

ودعا المشاركون إلى استكمال مشروع خارطة الآثار في عموم محافظات ومناطق الجمهورية وتفعيل دور الهيئة العامة للآثار وتعزيز صلاحيتها وتوفير الإمكانيات المادية والفنية التي تمكنها من تنفيذ مهامها، بالإضافة إلى تشكيل لجنة متخصصة لحصر الآثار اليمنية الموجودة في الخارج واستعادتها مع إنشاء جهاز امني خاص بحماية الآثار يسمى / شرطة حماية الآثار / يكون ضمن جهاز الشرطة السياحية.

وفي مستهل افتتاح الندوة التي حضرها وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي ووزير السياحة نبيل الفقي، ونائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز بن حبتور، ورئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ رئيس التحرير ونقيب الصحفيين اليمنيين نصر طه مصطفى، ورئيس الهيئة العامة للآثار الدكتور عبدالله باوزير، أكد رئيس ملتقى الرقي والتقدم يحيى محمد عبدالله صالح على ضرورة حماية الآثار اليمنية من العبث والتهريب والاتجار غير المشروع بها.. معتبرا إياها مكوناً مهماً من مكونات القيمة الإستراتيجية لليمن.

وقال : إن هذه الثروة لا تقدر بثمن وعلينا أن نعمل على حصرها وتصنيفها وفهرستها على مستوى اليمن، وحصرها خارجيا والعمل على استردادها وفق المواثيق والأعراف الدولية، وتوفير الإمكانيات المادية والعلمية والبشرية القادرة على إجراء عمليات التنقيب والبحث عن الآثار للكشف عن أكبر مساحة ممكنة من وجه الحضارة اليمنية والإبداع اليمني.

ودعا إلى تطوير التشريعات القانونية فيما يخص حماية الآثار وتطبيقها عمليا، إضافة إلى نشر الوعي التراثي في هذا الجانب.

من جانبه استعرض وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام محمد الجوفي دور التعليم في نشر الوعي لدى الطلاب بأهمية الآثار، فيما تناول وزير السياحة نبيل الفقيه دور الآثار في التنمية السياحية.

وقد تمحورت الندوة في ثلاث أوراق عمل: الأولى حول مفهوم الآثار ودور المجتمع في حمايتها للدكتور يوسف محمد عبدالله مستشار رئيس الجمهورية عضو مجلس الشرف للملتقى، فيما تناولت الورقة الثانية الآثار المهربة المنقولة للخارج وموقف الحكومة اليمنية منها للدكتور محمد باسلامة عضو المكتب التنفيذي للملتقى، في حين تناولت الورقة الثالثة والأخيرة صور الحماية الجنائية للآثار في التشريع اليمني للدكتور أمين الحذيفي الأستاذة كلية الشريعة والقانون بجامعة الحديدة.

في شؤون متفرقة

فيصل الصوفي

أخيراً قالت المحكمة التجارية في العاصمة كلمتها في النزاع القائم بين مصلحة الضرائب وشركة النهدين التي تنتج مياه «حدة» فالحكم الاستئنافي أوجب على الشركة دفع (460) مليون ريال للخزانة العامة, وهو مبلغ مستحق بسبب تهرب أصحاب الشركة من دفع الضرائب طيلة أربع سنوات, وذلك التهرب لم يتم بإرادة المتهربين وحدهم بل بمساعدة فاسدين أيضاً .. أكبر منتج وثاني أقدم منتج للمياه المعدنية في اليمن تهرب من الضرائب رغم أن المستهلك يدفعها, فما ضرهم لو دفعوا ما عليهم من الضرائب لصالح الخزينة العامة ولصالح المستهلك الذي يستغلونه منذ عدة عقود؟ الأمر لا يتعلق سوى بنموذج أو حالة واحدة ومع ذلك لاحظوا كم هو المبلغ الذي حرمت منه الخزينة العامة, فماذا عن منتجين آخرين كباراً وصغاراً يستغلون الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهم في القانون ثم يزيدون يتهربون من القانون نفسه؟.

في حي شميلة بالعاصمة حدث أن مجموعة من الأشخاص ظلوا يعملون لوقت طويل بوصفهم قسم شرطة, وأعدوا لذلك العدة من الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف وهو سلب ونهب المواطنين تحت ذرائع شتى وبعد فترة تبين للداخلية أن القسم ليس قانونياً, وهذه المرة وقعت في الحي نفسه انتهاكات لحقوق الإنسان وممارسات مجافية للقانون, ولكن قسم الشرطة هذه المرة كان قانونياً, وحسناً فعل وزير الداخلية عندما قرر إغلاق القسم مؤقتاً وإحالة المسؤولين عنه إلى التحقيق .. فالوضع لم يعد يحتمل الفوضى .. ورجال الضبط القضائي الذين يسيئون استغلال وظائفهم لابد أن يجردوا من الحماية الجنائية وأن يعاقبوا أيضاً .. فالقانون يخلع عليهم حماية لازمة لكي يقوموا بواجباتهم وليس لكي يمكنهم من التصرف الفوضوي.

قيل إن السلطات الأمنية لم تصل إلى إرهابيين ينتمون لتنظيم القاعدة بسبب حصولهم على حماية من قبل مشائخ في مأرب والجوف وعمران .. ويتعين على هذه السلطات أن لا تضع اعتبارات للمسائل القبلية على حساب المصالح العامة .. وعليها أن ترسل لأولئك رسالة مفادها إن حماة المجرمين شركاء في الجرائم .. فالمداهنة والتعامل مع المناطق بمعيارين مختلفين من الأمور التي باتت غير مقبولة بسبب إثارتها للأحاسيس المجهدة, فضلاً عن أن ذلك التعامل أضر بقضية الاستقرار, وأطال مهمة القضاء على مشكلة الإرهاب.

أخي المواطن
أختي المواطنة

حصنوا بناتكم ونسائكم ضد الكزاز الوليدي .. لا تدعوهن والمواليد عرضة للإصابة بهذا الداء القاتل

حملة التحصين للتخلص من مرض الكزاز الوليدي - الجولة الثانية ، من (7 - 12 يونيو 2008م) ،للنساء في عمر (15 - 45 عاما) في المديريات المستهدفة بمحافظات (إب - الضالع - الحديدة - لحج)